الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/CLP/68
15 May 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

الدورة التاسعة

جنيف، ١٥-١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ٣(أ) من جدول الأعمال المؤقت

سياسات المنافسة وممارسة حقوق الملكية الفكرية

تقرير مقدم من أمانة الأونكتاد*

موجز تنفيذي

التفاعل بين سياسات المنافسة وحقوق الملكية الفكرية أمر حاسم الأهمية للديناميات الاقتصادية للبلدان النامية فضلاً عن البلدان الصناعية التي تسعى إلى تشجيع الابتكار، ونقل التكنولوجيا، وإيجاد فرص عادلة للشركات المنافِسة في الأسواق ومنتجات ذات نوعية جيدة وميسورة الأسعار لصالح المستهلكين. وفيما يتعلق باتفاقات الترخيص، تتمثل التحديات الرئيسية في فرض شروط تعسفية ورفض الترخيص أو إبرام الصفقات. وفي مجال اندماج الشركات وشرائها ينبغي لسياسات المنافسة أن تلتزم الحذر في تناول آثار تلك الصفقات في الأسواق لغرض الابتكار وأثرها في الديناميات الاقتصادية. وينبغي بالتالي التزام الحذر في تحليل قضية ما إذا كانت مجموعة محددة من حقوق الملكية الفكرية قد تثير أو لا تثير شواغل مضادة للمنافسة استناداً إلى أسسها الموضوعية.

* قُدمت هذه الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه نتيجة التأخير في تجهيزها.

(A) GE.08-51009 040708 070708

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحة
أولاً – معلومات أساسية	١	٣
ثانياً – مقدمة	٢-١٤	٣
ألف – الإطار النظري	٢-٧	٣
باء – الإطار الدولي	٨-٩	٦
جيم – البُعد الإنمائي	١٠-١٤	٧
ثالثاً – منظومات محددة	١٥-٣٩	٩
ألف – المنافسة والبراءات	١٦-٢١	١٠
باء – المنافسة ومنح تراخيص الملكية الفكرية	٢٢-٢٩	١٢
جيم – سياسات المنافسة، والواردات الموازية واستنفاد حقوق الملكية الفكرية	٣٠-٣٢	١٥
دال – المنافسة وحقوق التأليف	٣٣	١٧
هاء – المنافسة والعلامات التجارية	٣٤-٣٥	١٧
واو – المنافسة، والملكية الفكرية وتحديد المعايير	٣٦-٣٧	١٨
زاي – المنافسة وحقوق بيانات اختبار المستحضرات الصيدلانية	٣٨	١٩
حاء – المنافسة والابتكار في حالات الاندماج	٣٩	٢٠
رابعاً – الاحتمالات المرتقبة: التفاعل بين سياسات المنافسة وحماية حقوق الملكيـــة، ودور الأونكتاد	٤٠	٢٠

أولاً – معلومات أساسية

١- يثير التفاعل بين حقوق الملكية الفكرية وقوانين وسياسات المنافسة مسائل اقتصادية وقانونية هامة. ولسنوات عديدة، تناول الأونكتاد على نحو منتظم هذا الموضوع. وأكدت الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة في دورته الثامنة الأدوار الرئيسية التي تضطلع بها سياسات المنافسة وحقوق الملكية الفكرية في تحقيق الأهداف الإنمائية. وطُلب إلى أمانة الأونكتاد إعداد تقرير عن هذا الموضوع[(١)]. ولهذه الوثيقة ثلاثة أهداف رئيسية، هي: (أ) تلخيص النقاش النظري؛ (ب) التركيز على نقاط اهتمام محددة؛ و(ج) إثارة المسائل المتعلقة بالتحديات المقبلة للتفاعل بين سياسات المنافسة وحقوق الملكية الفكرية التي قد يود أعضاء الوفود مناقشتها. وبالتالي ليس الغرض من قائمة القضايا التي تناقشها هذه الوثيقة أو المسائل الإضافية المثارة فيها أن تكون قائمة حصرية.

ثانياً – مقدمة

ألف – الإطار النظري

٢- تتصل الملكية الفكرية بمعلومات أو معارف يمكن إدماجها في أهداف ملموسة في عدد غير محدود من النسخ في مواقع مختلفة في أي مكان من العالم[(٢)]. وحقوق الملكية الفكرية هي حقوق حصرية مؤقتة تنشأ في إطار القانون. وتصمم لتقديم حوافز للاستثمارات في مجال الابتكار وتطبيقه.

٣- وتعامل العديد من الهيئات القضائية الوطنية الملكية الفكرية شأنها شأن أي شكل آخر من الملكية القانونية[(٣)]. وخلافاً للكثير من أشكال الملكية الأخرى، فإن الملكية الفكرية غير تنافسية؛ أي أنه لا توجد تكلفة إضافية بالنسبة إلى شخص إضافي يستفيد من تلك الملكية. ولكن إذا لم يدفع أحد تكلفة الملكية الفكرية، فإن الملكية الفكرية سوف تعمم بدون ثمن. ووفقاً للمديرية العامة المعنية بالمنافسة التابعة للمفوضية الأوروبية، "تختلف حقوق الملكية الفكرية عن حقوق الملكية 'العادية' وهي عادة ليست مطلقة بنفس القدر: وكثيراً ما تكون محدودة

---

(١) الأونكتاد (٢٠٠٧). الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها فريق الخبراء الحكومي الدولي في دورته الثامنة TD/B/COM.2/CLP/L.12، ٢٤ تموز/يوليه.

(٢) المنظمة العالمية للملكية الفكرية (بدون تاريخ): *Understanding Copyright and Related Rights.* WIPO publication No. 909(E) available at http://www.wipo.int/freepublications/en/intproperty/909/wipo_pub_909.pdf.

(٣) United States Department of Justice and Federal Trade Commission (1995). Antitrust Guidelines for the Licensing of Intellectual Property. Singapore, Competition Commission of (2006). Guidelines on the Treatment of Intellectual Property Rights.

في المدة الزمنية (براءات اختراع، وحقوق التأليف)، وغير محمية من الإنتاج الموازي من جانب آخرين (حقوق التأليف، والدراية) أو تفقد قيمتها عندما تصبح علنية (الدراية)"[٤].

٤- وينشأ جانب من النزاع حول حقوق الملكية الفكرية من التساؤل عن "الجهة التي تدفع الثمن لتشجيع النشاط الابتكاري المحتمل عند ازدواج الملكية الفكرية والتي تكون، عند إصدارها، بدون كلفة أو تكاد تكون بدونها". ويُنشئ القانون حقوقاً خاصة بالملكية الفكرية قصد تمكين المبتكرين من استبعاد آخرين والاستفادة من ابتكاراتهم الشخصية. وبالنسبة لبراءات الاختراع، على سبيل المثال، يوازن القانون بين خسائر قلة استخدام براءة الاختراع أثناء مدتها مقارنة بالمكاسب الناجمة عن حفز النشاط الابتكاري الإضافي. (ويمثل كل من المدة والاتساع بُعداً هاماً.) ومن غير المعروف إذا كانت المدة هي التي تتيح "أفضل" توازن أم الاتساع، رغم أنه يجب على القوانين أن تختار عند قيامها بذلك. ويتباين هذا التوازن حسب درجة تطور البلدان. وعلى البلدان النامية أن تكون مرنة في تحديد ما تعتبره توازناً ملائماً. وفي العالم المتقدم، على سبيل المثال، مع بعض المعارف - مثل البحوث الأساسية - يعتبر الاستبعاد غير عملي أو غير مرغوب فيه.

٥- وتضطلع نظم حقوق الملكية الفكرية بدور رئيسي في الطريقة التي تقتني بها الشركات الخاصة ومؤسسات البحوث أرصدتها المعرفية وتديرها. ولحقوق الملكية الفكرية عن طريق تأثيرها في وتيرة وأنماط ونشر التطور التكنولوجي، وكذلك في المنافسة، أثر في القدرة الابتكارية والأداء الاقتصادي للبلدان المتقدمة والنامية على السواء. لكن نظم براءات الاختراع القوية لا تؤدي بالضرورة إلى استثمارات إضافية في مجالي البحث والتطوير، بل يرجح أن تغير من سرعة الانتشار المحلي للتكنولوجيا المتقدمة. وقد أدى التحول إلى اقتصاد قائم على المعارف ويتسم بزيادة أهمية القطاعات ذات الكثافة التكنولوجية والإدارة الفعالة للأرصدة الفكرية إلى إدخال تغييرات على سياسات الحكومات بشأن حقوق الملكية الفكرية واستراتيجيات الشركات الخاصة بإدارة تلك الحقوق.

تعاريف أساسية

الملكية الفكرية هي معلومات أو معارف. وحقوق الملكية الفكرية هي حقوق ينص عليها القانون تستبعد غير المالكين لمدة محددة ولاتساع معيّن من استغلال الملكية الفكرية تجارياً دون إذن المالك. وتقسم حقوق الملكية الفكرية إلى ملكية صناعية وحقوق التأليف. وتشمل الملكية الصناعية براءات الاختراع (التي تحمي الاختراعات)، والتصاميم الصناعية (التي تحمي شكل منتجات صناعية)، "والعلامات التجارية، وعلامات الخدمات، والمخططات العامة لتصميمات الدوائر المندمجة، والأسماء والمسميات التجارية، [و] البيانات الجغرافية". وبراءات الاختراع هي أكثر الوسائل انتشاراً لحماية الاختراع. والعلامة التجارية هي علامة، أو مجموعة علامات، تميز سلع أو خدمات شركة عن سلع وخدمات شركة أخرى. وقانون حقوق التأليف يستعمل من أجل "[حماية] شكل التعبير عن الأفكار، وليس الأفكار ذاتها" في الأعمال الفنية أو الأدبية. وتقع برامج الحاسوب ضمن هذه الفئة.

المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية (بدون تاريخ). فهم حقوق التأليف والحقوق ذات الصلة. منشورات المنظمة العالمية للملكية الفكرية رقم ٩٠٩ (هاء) متاح في الموقع التالي:
.http://www.wipo.int/freepublications/en/intproperty/909/wipo_pub_909.pdf

(٤) المديرية العامة للمنافسة التابعة للمفوضية الأوروبية (٢٠٠٧). سياسات المنافسة وممارسة حقوق الملكية الفكرية، عرض مقدم إلى الدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

٦- وكثيراً ما تعتبر قوانين وسياسات المنافسة وقوانين وسياسات الملكية الفكرية بصفة عامة مكملة لبعضها البعض بسبب سعيها لتعزيز الابتكار وتطوير التكنولوجيات والمنتجات الجديدة لصالح المستهلكين[٥]. وتحديد العلاقة بين النظامين ليس دائماً بالأمر السهل وحتى بعض الباحثين يشكون في أن قوانين المنافسة هي الوسيلة الأنسب لمنع إساءة استخدام حقوق الملكية الفكرية[٦].

٧- فالعلاقة بين المنافسة والابتكار (وبالتالي الكفاءة الدينامية) غير بديهية في النظرية الاقتصادية. ويرى متبنّو أفكار شومبيتر أنه بإمكان الاحتكارات أن تُحسِّن من إتاحة الأموال المخصّصة للابتكارات وأن تُحسِّن ريع عائدات الابتكار، وكذلك حوافز التطور التكنولوجي والابتكاري في المجتمع[٧]. ويجنحون إلى رؤية الشركات تتنافس على احتكارات متتالية. ويرى اقتصاديون آخرون، مثل آرّو، الذي يتبنى رأياً مخالفاً، أن المنافسة تتيح حوافز أكثر على الابتكار. وفي مناخ تنافسي، تُحفَز المؤسسات باستمرار على الاستثمار في البحث والتطوير قصد إحراز تفوق على منافسيها أو الإبقاء عليه[٨]. وقد يسحق المحتكرون الحاليون المنافسين الابتكاريين، الأمر الذي لا يشجع على الابتكار[٩]. كما أن العمل التجريبي المتعلق بكيفية تأثير هيكل السوق في الابتكار غير واضح، حيث يعتبر البعض أن البيانات تدعم رأي آرّو فيما يرى البعض الآخر أن أكثر الأسواق ابتكاراً ليست منافِسة وليست احتكارية على السواء. وفي العالم الحقيقي، فإن التكنولوجيات تختلف، وبالتالي تختلف الأسواق، وهكذا تختلف الطريقة التي تسلكها المنافسة. ويحدِّد إيفانس وشمالينسي Evans and Schmalensee، على سبيل المثال، صناعات مثل برامجيات الحواسيب،

---

(٥) الولايات المتحدة (١٩٩٥). "على امتداد العقود العديدة الماضية، اعترفت جهات إنفاذ قوانين مكافحة الاحتكار والمحاكم بأن قوانين الملكية الفكرية وقوانين مكافحة الاحتكار تشترك في نفس الأهداف الأساسية لتعزيز رفاه المستهلك وتشجيع الابتكار"؛ عروض من الاتحاد الأوروبي، وإندونيسيا، وإيطاليا، وبربادوس، وبلغاريا، وبوركينا فاسو، وبيرو، وتركيا، والجمهورية التشيكية والدانمرك، وزمبابوي، وسنغافورة، وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، واليابان؛ Drexl J (٢٠٠٥). الدور الرئيسي لقوانين المنافسة في الحفاظ على السلع العامة التي تتعارض مع حقوق الملكية الفكرية. في *السلع الفكرية العامة ونقل التكنولوجيا*. كمبردج؛ لكن انظر باكستان (٢٠٠٧). عرض مقدم إلى الدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة: "كل من قوانين [المنافسة والملكية الفكرية] تحفز الابتكار والكفاءة بيد أنها ... تتعارض في طبيعتها نظراً لأنها تعالج نفس القضية بصورة مختلفة".

(٦) Fox E (2005). Can antitrust policy protect the global commons from the excess of IPRs? In Carsten F (2005). *Intellectual Public Goods and Transfer of Technology*. Cambridge; Competition law as a means of containing intellectual property. In *Intellectual Public Goods and Transfer of Technology*. Cambridge.

(٧) Peter M and Schumpeter JA (1942). *Capitalism, Socialism and Democracy.* See also Curley D (2006). Innovation, intellectual property and competition - a legal and policy perspective. In *The Stockholm Network Experts' Series on Intellectual Property and Competition.* Stockholm; European Commission. المديرية العامة المعنية بالمنافسة التابعة للمفوضية الأوروبية (٢٠٠٧)؛ كينيا (٢٠٠٧). سياسة المنافسة وممارسة حقوق الملكية الفكرية. عرض مقدم إلى الدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة. حرّره Njoroge.

(٨) المديرية العامة المعنية بالمنافسة التابعة للمفوضية الأوروبية (٢٠٠٧).

(٩) Stiglitz J (2005). Intellectual property rights and wrongs. *Daily Times:* http://www.dailytimes.com.pk/default.asp?page=story_16-8-2005_pg5_12.

والأعمال التجارية القائمة على الإنترنت، وشبكات الاتصالات، والهاتف الجوال، والتكنولوجيا الحيوية وإلى حد أقل، المستحضرات الصيدلانية على أنها تواجِه منافسة شومبيترية في العصر الحاضر[١٠].

باء – الإطار الدولي

٨- بسبب تنوع معايير المنافسة الوطنية، فإنه من غير المرجح أن يتم تنسيق عالمي للتفاعل بين سياسات المنافسة وحقوق الملكية الفكرية في المستقبل القريب[١١]. وعلى سبيل المثال، وفي عام ٢٠٠٤، تخلّت منظمة التجارة العالمية عن المفاوضات المتعلقة بقضية سياسات المنافسة[١٢]. وتبعاً لذلك، فإن مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية[١٣] التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٠ تظل المدونة الرسمية الوحيدة المتعددة الأطراف التي تتناول سياسات المنافسة على هذا النحو. وتعد هذه المجموعة اتفاقاً متعدد الأطراف يتضمن قواعد منصفة لضبط الممارسات المعادية للمنافسة، ويسلِّم بالبُعد الإنمائي لقوانين وسياسات المنافسة، ويتيح إطاراً للتعاون على الصعيد الدولي. ويتمثل أحد أهداف المجموعة في تحقيق قدر أكبر من الكفاءة في مجال التجارة والتنمية الدوليين عن طريق أمور منها تشجيع الابتكار. وتقضي المجموعة بوجوب امتناع الشركات عن فرض قيود على استيراد السلع التي تحمل علامة شرعية في الخارج وتكون علامتها التجارية مماثلة أو مشابهة للعلامة التجارية المحمية لسلع مماثلة أو مشابهة في البلد المستورد، حيث تكون العلامات التجارية المعنية من نفس المصدر، وعندما تحد القيود من الوصول إلى الأسواق أو تقيِّد المنافسة على نحو آخر بغير داعٍ. وبالتالي فإن المجموعة تتناول قضية الواردات الموازية، التي لقيت اهتماماً متزايداً على مر السنين وستناقش بمزيد من التفصيل في الفصل الثالث.

٩- أما حماية حقوق الملكية الفكرية فيتناولها اتفاق حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة الصادر عن منظمة التجارة العالمية. ويحدِّد هذا الاتفاق المعايير الدنيا للحماية الواجب توفرها في المجالات الرئيسية لحقوق الملكية الفكرية والقواعد المتعلقة بإنفاذها[١٤]. غير أنه يمنح أيضاً بعض أوجه المرونة للبلدان النامية[١٥]. وتتناول بعض الأحكام صراحة القضايا المتعلقة بالمنافسة، ولا سيما المادة ٤٠(١)، التي يُتفق فيها على أن "بعض ممارسات

---

(١٠) ذُكِر لدى المديرية العامة المعنية بالمنافسة التابعة للمفوضية الأوروبية (٢٠٠٧).

(١١) Heimler A (2007). Competition law enforcement and intellectual property rights; Rill J (2003). International antitrust and intellectual property harmonization of the interface. In *Law and Policy in International Business*. Summer, available at: http://findarticles.com/p/articles/mi_qa3791/is_200307/ ai_n9259838/pg_14.

(١٢) يرد قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية على العنوان التالي:
http://www.wto.org/english/tratop_e/dda_e/draft_text_gc_dg_ 31july04_e.htm#invest_comp_gpa

(١٣) الأونكتاد (٢٠٠٠). مجموعة مبادئ وقواعد الأمم المتحدة المعنية بالمنافسة. ويمكن الاطلاع على الوثيقة UNCTAD/RBP/CONF/10/Rev.2، على العنوان التالي:
http://www.unctad.org/Templates/Page.asp?intItemID=4106&lang=1.

(١٤) الأونكتاد (٢٠٠٤). دليل صياغة وتطبيق قانون المنافسة. نيويورك وجنيف.

(١٥) للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن أوجه المرونة لاتفاق حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، انظر UNCTAD-ICTSD: Resource Book on TRIPS and Development.

الترخيص أو الشروط المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية التي تقيِّد المنافسة قد يكون لها نتائج عكسية على التجارة وقد تعرقل نقل ونشر التكنولوجيا" ويمكن بالتالي أن تعرَّف على أنها غير شرعية. وتعترف حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بالتراخيص الإلزامية (استخدام الحكومة أو طرف ثالث بإذن من الحكومة – مقابل مكافأة ملائمة – لموضوع براءة اختراع) بموجب القانون الوطني، وتنص على إجراء يسبق إصدار الترخيص الإلزامي وكذلك الاستثناءات. وتوجد إشارة خاصة، في مادة منفصلة، إلى الصحة العامة والتغذية والصالح العام في قطاعات اجتماعية – اقتصادية حيوية للبلدان الأعضاء[١٦]. والإجراءات التي تحول دون ترتيبات التراخيص التقييدية من الأثر السلبي للمنافسة في الأسواق المحلية مسألة متروكة لفرادى الدول الأعضاء، رغم تشجيع التشاور والتعاون بينها[١٧]. وفضلاً عن ذلك، أوضح إعلان اتفاق حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة أن الاتفاق لا يرمي إلى منع الأعضاء من اتخاذ تدابير لحماية الصحة العامة، وبخاصة الأوبئة، والسعي بقوة إلى إنهاء الترتيبات الانتقالية التي ستقيِّد تجارة المستحضرات الصيدلانية[١٨].

جيم – البُعد الإنمائي

١٠- لا شك أن اتفاق حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة سيظل يشكل تحديات خطيرة لنظم حقوق الملكية الفكرية في البلدان النامية. غير أنه سيتيح أيضاً بعض أوجه المرونة التي تستطيع البلدان النامية أن تستخدمها بغية التصدي لشواغل إنمائية قطرية محددة. وتركز الشواغل الرئيسية للبلدان النامية في سياق تنفيذ حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة على أمور منها ثلاث قضايا وهي: (أ) الحصول على الأدوية؛ (ب) والتكنولوجيا الحيوية والمعارف التقليدية؛ (ج) وضمان نقل التكنولوجيا التي تراعي مناخ الاستثمار الأجنبي[١٩]. وركزت البلدان النامية أخيراً على توفر استثناءات بموجب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة من حماية الملكية الفكرية[٢٠]، وبخاصة المستحضرات الصيدلانية، مثل حالات جنوب أفريقيا[٢١] وتايلند[٢٢]، والبرازيل[٢٣] ورواندا[٢٤]. غير أن تصميم

---

(١٦) المادة ٨(١) والماد ة ٣١(ب) من اتفاق حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

(١٧) الأونكتاد (٢٠٠٤).

(١٨) الدورة الرابعة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، متاح على العنوان التالي: http://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/analytic_index_e/trips_04_e.htm#declaration.

(١٩) Janis M (2005). "Minimal" standards for patent-related antitrust law under TRIPS. In *Intellectual Public Goods and Transfer of Technology.* Cambridge.

(٢٠) فيما يتعلق بتنفيذ أوجه مرونة حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ليس فقط في البلدان النامية انظر العروض التي قدمتها باكستان، وبنما، وتركيا، وتونس، وجامايكا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، وسنغافورة، وسويسرا، وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) وكولومبيا، والهند، واليابان. وانظر بصفة خاصة مثال جمهورية فنزويلا البوليفارية، التي طبقت فيها وكالة المنافسة المادة ٨ من اتفاق حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في حالات محددة: عرض من جمهورية فنزويلا البوليفارية (٢٠٠٨)، مقدم إلى الدورة التاسعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

(٢١) يرد القرار على العنوان التالي: http://www.compcom.co.za/resources/Media%20Releases/MediaReleases%202003/Jul/Med%20Rel%2034%200f16%20Dec%202003.asp.

سياسات حقوق الملكية الفكرية في البلدان النامية يعد قضية مشتركة، ويجب أن يوازن بين احتياجات حماية حقوق الملكية الفكرية، لتعزيز نشر التكنولوجيا، وتطوير الصناعة المحلية والقدرة على الابتكار، مع مراعاة أوجه المرونة التي تمنحها حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وفضلاً عن ذلك، توجد لدى البلدان النامية، التي لها نظام تحكم في المنافسة أقل تطوراً، خبرة قليلة في معالجة قضايا المنافسة المتصلة بالملكية الفكرية[٢٥].

١١- وتختلف نظم حقوق الملكية الفكرية بحسب البلدان. وهي جزء من مزيج أوسع نطاقاً للسياسات، وتشمل العلم والتكنولوجيا، والمنافسة، والتجارة التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تصميمها وتنفيذها وإنفاذها. ومن المنظور الإنمائي، تكمن التحديات في الوقوف على مكونات السياسات الرئيسية المطلوبة لوضع نظام حديث لحقوق الملكية الفكرية، وتحسين اتساق سياسات حقوق الملكية الفكرية وغيرها من السياسات ذات الصلة، وتحسين التصميم المؤسسي لتعزيز أداء نظام حقوق الملكية الفكرية، والتأكد في الوقت ذاته من أن سوء استخدام تلك الحقوق لا ينال من الابتكار والنمو الاقتصادي[٢٦]. وينبغي للبلدان النامية أن تستطلع تجارب بعض البلدان المتقدمة والنامية في تكييف سياساتها ومؤسساتها لتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية في عملية انتقال تلك البلدان إلى اقتصادات كثيفة المعارف ومعولمة[٢٧].

١٢- وتقدم كرواتيا طريقة لافتة للانتباه عن اعتماد البلدان الأصغر حجماً أو النامية على تحاليل الولايات الأكبر حجماً أو سلطاتها. وبطلب من وكالة المنافسة الكرواتية، التزمت شركة مايكروسوفت في كرواتيا باحترام

---

(٢٢) Flynn S (2007). Thailand's lawful compulsory licensing and Abbott's anticompetitive response. Program on Information Justice and Intellectual Property. American University. Washington, D.C.

(٢٣) Jack A and Lapper R (2007). Brazil spurns patent on HIV drug. *Financial Times* (online issue).

(٢٤) رواندا (٢٠٠٧) IP/N/9/RWA/1, 19 July.

(٢٥) فيما يتعلق بقلة تكرار حالات المنافسة لحقوق الملكية الفكرية، غير المقتصرة على البلدان النامية، انظر العروض التي قدمتها ألبانيا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وبربادوس، وبوتان، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبيرو، وتركيا، وتونس، وجامايكا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، وزمبابوي، وسلوفاكيا، وسنغافورة، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولاتفيا، والهند.

(٢٦) اللجنة المعنية بحقوق الملكية الفكرية (٢٠٠٢). إدماج حقوق الملكية الفكرية والسياسات الإنمائية. لجنة حقوق الملكية الفكرية. لندن.

(٢٧) للاطلاع على الدروس المستفادة من التاريخ القانوني للولايات المتحدة في هذا السياق انظر جانيس Janis (٢٠٠٥).

الشروط والالتزامات المفروضة من المفوضية الأوروبية في القرار ٥٣/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤، الصادر عن المحكمة الابتدائية بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧[٢٨].

١٣- وتقدم بحوث البنك الدولي بيانات أكثر تدقيقاً عن العلاقة القائمة بين التنمية والمنافسة والتطور التكنولوجي. والتطور التكنولوجي في البلدان النامية ينبع ببساطة من استيعاب أو تطويع التكنولوجيات الأجنبية. وتتوقف قدرة البلدان النامية للقيام بذلك على الاستفادة من التكنولوجيات الأجنبية وبخاصة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، ورغبة منظمي المشاريع المحليين في تحمل المخاطر المتعلقة بتلك التكولوجيات، ومهارات السكان. ويرى البنك الدولي اتجاهاً يفيد بأن حقوق الملكية الفكرية الأقوى في بعض القطاعات ترتبط بزيادة تدفقات المعارف والاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان المتوسطة الدخل والبلدان النامية الكبيرة، وليس على البلدان الفقيرة[٢٩].

١٤- ولم تقتنع كل البلدان بفائدة حقوق الملكية الفكرية أو قوانين المنافسة. ذلك أن العرض الذي قدمته إندونيسيا إلى الدورة الثامنة لاجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة يتناول النظرة الشعبية في ذلك البلد وهي: (أ) أن حقوق الملكية الفكرية هي حقوق البلدان المتقدمة؛ (ب) وأن قوانين المنافسة تملكها كذلك البلدان المتقدمة فحسب؛ و(ج) وأن الناس يشترون منتجات مستعارة نظراً إلى أنها أقل تكلفة بكثير من المنتجات المرخصة. ويعتبر العرض الذي قدمته كينيا إلى الدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة أن "الحقوق الحكرية يمكن أن ... تجنح إلى أن تحوم حول شواغل واسعة أو مهيمنة، دون مراعاة الوضع القانوني لمطالبها"، لأن "التقاضي بشأن [البراءات] مكلف، ويرجح أن تكون النتيجة لصالح الجهة الأوفر مالاً".

ثالثاً - منظومات محددة

١٥- يقتصر هذا التقرير على جوانب مختارة من التفاعل بين حقوق الملكية الفكرية وسياسات المنافسة. ويمكن أن تشمل ممارسات مكافحة المنافسة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية التواطؤ، أو كبت حوافز الابتكار، أو استبعاد المنافسين. ويمكن أن تشمل بعض القيود الخاصة في اتفاقات التراخيص القيود الإقليمية أو الحكرية، وهو ما يعد انتهاكاً لبعض قوانين المنافسة لدى بعض الهيئات.

---

(٢٨) كرواتيا (٢٠٠٨). عرض مقدم إلى الدورة التاسعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

(٢٩) البنك الدولي (٢٠٠٨). التوقعات الاقتصادية العالمية: نشر التكنولوجيا في العالم النامي. يمكن الاطلاع عليه على العنوان التالي:
http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTDECPROSPECTS/GEPEXT/EXTGEP2008/0,
.contentMDK:21603882~menuPK:4503397~pagePK:64167689~piPK:64167673~theSitePK:4503324,00.html

ألف – المنافسة والبراءات

١– العلاقة بين البراءات القائمة

١٦– يتمثل أحد التحديات المحددة في الجمع بين براءات مختلفة. ويتزايد استخدام حالات الجمع هذه من جانب الشركات ويمكن أن يؤدي ذلك ضمنياً إلى آثار مضادة للمنافسة. ولا تكاد توجد سوابق لحالات حقوق الملكية الفكرية التي تتضمن جمعاً بين البراءات في البلدان النامية أو البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية[٣٠]. لذلك فقد يكون من المفيد أن ينظر الخبراء في الآثار الممكنة المضادة للمنافسة لتلك الممارسات والاستعداد للرد عليها عندما تظهر الحالات الأولى في بلدانهم[٣١].

١٧– وغِيَل التراخيص هي مجموعة من حقوق التراخيص المتداخلة التي تحمل الساعين إلى تسويق تكنولوجيات جديدة على الحصول على تراخيص لاستخدام براءات متعددة، مما يؤدي ضمنياً إلى زيادة التكاليف زيادة كبيرة[٣٢]. وللتراخيص المتشابكة عامة أثر إيجابي في تمكين الشركات من العمل في غيل براءات يتألف من براءات متشابكة للجمع بين استخدام مختلف تلك البراءات لتطوير التكنولوجيات. بيد أنه بإمكانها أن تساعد على تنسيق أسعار (مضادة للمنافسة) ويمكن أن تزيد من حواجز الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنافسين الآخرين، حيث إنه يمكن حملهم على التفاوض مع جميع الشركات المعنية أو فرض شروط مجحفة على غير الأعضاء[٣٣]. وتشير مجمعات البراءات إلى حاملي براءات متعددة يجمِّعون براءاتهم ويمنحون، عن طريق كيان مشترك، تراخيص إلى

---

(٣٠) فيما يتعلق بندرة حالات حقوق الملكية الفكرية التي تجمع بين براءات، ليس في البلدان النامية فحسب أو في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، انظر العروض المقدمة من: الاتحاد الروسي، وألبانيا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وإيطاليا، وباكستان، وبربادوس، وبلغاريا، وبنما، وبوتان، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبيرو، وتركيا، وتونس، وجامايكا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، وزمبابوي، وسلوفاكيا، وسنغافورة، وسويسرا، وفرنسا، وفييت نام، وكرواتيا، وكولومبيا، والهند.

(٣١) للوقوف على توضيح للشواغل المضادة للمنافسة النابعة من البراءات المجمعة، انظر التحليل والمعايير التي طبَّقتها محكمة الاستئناف للدائرة الاتحادية بالولايات المتحدة في القضية الأخيرة *شركة فيليبس للولايات المتحدة ضد لجنة الولايات المتحدة للتجارة الدولية*، محكمة الاستئناف للدائرة الاتحادية بالولايات المتحدة، ٠٤-١٣٦١ التي نوقشت في: Bhattacharyya S (2007). *U.S. Philips Corp. v. International Trade Commission: Seeking a Better Tie Between Antitrust Law and Package Licensing*. In *Columbia Journal of Law and Social Problems*. New York.

(٣٢) لجنة الولايات المتحدة للتجارية الاتحادية (٢٠٠٣). من أجل النهوض بالابتكار: التوازن الملائم لقوانين وسياسات المنافسة والبراءات. تقرير.

(٣٣) Jaffe A and Lerner J (2004). Innovation and its discontents: how our broken patent system is endangering innovation and progress, and what to do about it. Princeton University Press.

أطراف ثالثة[٣٤]. ويمكن لمجمعات البراءات أن تحد من تكاليف المعاملة بتمكين أحد الأطراف من التفاوض في الوقت نفسه بشأن تراخيص متعددة لاستخدام براءات متعددة.

١٨- كيف يمكن لقوانين وسياسات المنافسة أن تتعامل مع مثل هذه الممارسات في الأعمال التجارية؟ عادة ما يقلل تكديس البراءات في مجموعات من تكاليف المعاملة ويحد من أوجه عدم اليقين، وبالتالي يمكن أن يزيد من الكفاءة[٣٥]. بيد أنه قد تكون له آثار منافية للمنافسة إذا استُخدم، على سبيل المثال، للتنسيق بين الأسعار أو لتحديدها، أو لعرقلة الابتكار[٣٦]. ومجمعات البراءات التي تتألف من براءات بديلة خالصة (أي البراءات التي تغطي التكنولوجيات المنافِسة) عادة ما تثير مشاكل أكثر من البراءات التي تتألف من مكملات (أي التي تغطي أجزاء مختلفة من نفس التكنولوجيا)[٣٧]. وقد يثير الجمع بين حقوق الملكية الفكرية المتعددة سؤالاً عما إذا كانت الإتاوات المجمَّعة تؤدي إلى إتاوات "مفرطة التعسف" تكون منافية للمنافسة[٣٨].

١٩- كما تتجلى هذه القضايا أيضاً في أن المفوضية الأوروبية قد فتحت تحقيقاً قطاعياً في الصناعة الصيدلانية في بداية عام ٢٠٠٨ بشأن شواغل تنافسية في شبكات البراءات. ويستجيب التحقيق لبيانات عن إمكانية سوء أداء المنافسة في أسواق المستحضرات الصيدلانية في أوروبا، حيث تظهر في الأسواق مستحضرات صيدلانية قليلة، ويبدو أنها تؤخر دخول الأدوية العامة. وينظر التحقيق في الاتفاقات المبرمة بين الشركات الصيدلانية، مثل تسويات نزاعات البراءات، وإمكانية وضع حواجز استثنائية أمام دخول المستحضرات من خلال أمور منها سوء استخدام حقوق البراءات أو منازعات قضائية مفتعلة[٣٩].

---

(٣٤) Ullrich H (2005). Patent pools: approaching a patent law problem via competition policy. In *European Competition Law Annual*.

(٣٥) الولايات المتحدة (١٩٩٥).

(٣٦) United States Department of Justice and Federal Trade Commission (2007). Antitrust enforcement and intellectual property rights: promoting innovation and competition. Available at: www.ftc.gov/reports/index.shtm.

(٣٧) الولايات المتحدة (٢٠٠٧).

(٣٨) Correa C (2007). Intellectual property and competition law: exploration of some issues of relevance to developing countries. University of Buenos Aires. July.

(٣٩) المفوضية الأوروبية (٢٠٠٨). بيان صحفي IP/08/49 مؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ متاح على العنوان التالي: http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=IP/08/49&format=HTML&aged=0&language=EN&guiLanguage=en.

٢- منح براءات جديدة

٢٠- يمكن لعملية منح براءات جديدة أن تثير مشاكل تتعلق بالمنافسة. ويمكن لبراءة تُرجح أن تكون غير صالحة أو مفرطة الاتساع ("ذات نوعية رديئة") أن تردع الابتكار بجعل المنافسين يعتمدون إجراءات لتفادي النيل من البراءة الرديئة. والأمر الذي يُردع المبتكرين المتنافسين هو الخوف من الملاحقات القضائية المُكلفة والمُهدرة للوقت أو ضرورة دفع إتاوات غير مُبررة. ويمكن للمنافسين أن يتخلوا عن خطوط البحث، على سبيل المثال. كيف يمكن لسياسات المنافسة أن تُحسِّن الحالة؟ نظراً إلى أن عملية منح البراءات تُناط عادة بسلطات حقوق الملكية الفكرية وحدها، فقد تكون هناك رغبة في النظر في كيفية استباق الآثار المُحتملة المنافية للمنافسة من البراءات الرديئة وإمكانية تفاديها.

٢١- ويرد أدناه بعض الأمثلة عن الاستراتيجيات المتعلقة بمنح البراءات التي يمكن أن تؤدي إلى آثار منافية للمنافسة. ويتمثل التجديد التلقائي للبراءات في اقتناء براءات على أساس تطورات لاحقة ثانوية أو عادية تهدف إلى تمديد نطاق الحقوق الحصرية لتتجاوز المدة الأصلية للبراءة. وهناك مثال على التجديد التلقائي للبراءات وهي القضية الأوروبية التي جمعت بين أسترا وزنيكا[٤٠]، حيث ثبت أن الشركة انتهكت هيمنتها بسوء استخدام الإجراءات العامة لاستبعاد منافسين يُنتجون أدوية عامة[٤١]. والتغليف (أو الإغراق أو التعدين) يعني تحويل مجال إلى غيل من البراءات، أي "شبكة كثيفة من حقوق الملكية الفكرية المتشابكة التي يجب على شركة ما أن تخوض فيها قصد تسويق تكنولوجيا جديدة في الواقع"[٤٢]. ويؤكد المعلقون أن خطر إساءة الاستخدام الاستراتيجي والممارسات المنافية للمنافسة في استعمال البراءات قد زاد نظراً إلى أن الولايات المتحدة بصفة خاصة قد جعلت من الأيسر الحصول على براءات وإنفاذها، بينما من الأصعب الاعتراض على صلاحية براءة ما[٤٣].

باء - المنافسة ومنح تراخيص الملكية الفكرية

١- اتفاقات منح التراخيص

٢٢- يمكن لبعض الشروط العامة في اتفاقات منح التراخيص أن تُثير شواغل تتعلق بالمنافسة، غير أنها ستقيَّم على أساس كثافة الوقائع وتناول كل حالة على حدة. وبنود الامتناع عن إعمال الحق "تقضي عادةً بعدم إعمال طرف متعاقد حقوق براءات أو غيرها من حقوق الملكية الفكرية ضد طرف متعاقد آخر، حتى إذا بادر ذلك

---

(٤٠) قرار المفوضية في القضية COMP/A. 37.507/F3 Astra/Zenca، قيد الاستئناف.

(٤١) المديرية العامة المعنية بالمنافسة التابعة للمفوضية الأوروبية (٢٠٠٧).

(٤٢) Shapiro C (2001). Navigating the patent thicket: cross licenses, patent pools, and standard-setting. In *Innovation Policy and the Economy.* Adam Jaffe et al., eds.

(٤٣) Jaffe A and Lerner J (2004 and 2006). Innovation and its discontents. In *The Wall Street Journal*.

الطرف إلى المخالفة في استخدامها[٤٤]. وهذه الشروط تمكِّن الشركات من تفادي المقاضاة، وهو ما يحدُّ من تكاليف المعاملة غير أنه يمكن لتلك الشروط ألا تشجع على الابتكار عن طريق الحدّ من قدرة حاملي التراخيص على جمع الإيجارات المترتبة على ملكيتهم الفكرية[٤٥]. والبراءة المستردة "ترتيب يوافق المرخّص له بموجبه على أن يعطي مرخِّص الملكية الفكرية الحق في استخدام التحسينات التي أدخلها المرخّص له على التكنولوجيا المرخَّص بها"[٤٦]. وتختلف شروط البراءات المستردة. وبإمكانها أن تيسِّر منح التراخيص بعد الإنتاج حيث إنها تترك الطرفين يتقاسمان المخاطر المتعلقة بالقيمة الحقيقية للملكية الفكرية الأصلية والإضافية. بيد أن تلك الشروط يمكن أن تُثير شواغل منافية للمنافسة، كما ورد ذلك بوضوح في المادة ٤٠(٢) من اتفاق حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، حيث يمكن أن تنص تلك البنود على أن يجني المرخَّص الأصلي جميع منافع أي اختراع لاحق (مما لا يُشجع على ذلك الاختراع) ويمكنها أن تزيد على نحو غير ملائم من القوة السوقية التي يتمتع بها صاحب البراءة. واتفاقات التمديد بشأن الإتاوات "تمنح صاحب براءة في أداة بحث قبل الإنتاج الحق في الحصول على مقابل على أساس مبيعات أو استخدام منتج بعد الإنتاج نتيجة لتلك الأداة". ويمكن لتلك البنود أن تكون فعالة بتمكين الباحثين اللاحقين من اقتسام مخاطر الابتكار، غير أنها يمكن ألا تشجع على اختراع لاحق[٤٧].

٢٣- وتحدد بعض القوانين الرئيسية منطقة أمان معينة لا يمكن فيها الاعتراض على اتفاقات منح التراخيص قانونياً. وتتوقع سلطات المنافسة في الولايات المتحدة ألاّ تنال تلك البنود، بالتالي، من المنافسة. وتشمل العوامل التي ترى السلطات أنها تؤدي إلى ذلك التقييم في حالات معينة ما يلي: (أ) ما إذا كان لحائز البراءة قوة سوقية؛ (ب) ما إذا كانت الممارسة تشجع على التنسيق غير الشرعي؛ (ج) ما إذا كانت الممارسة تضع حواجز أمام الدخول؛ و(د) ما إذا كانت الممارسة لا تشجع على الابتكار مستقبلاً[٤٨]. ولائحة الإعفاء الفئوي لنقل التكنولوجيا الصادرة عن المفوضية الأوروبية (٢٠٠٤) (لائحة المفوضية رقم ٢٠٠٤/٧٧٢ المؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بشأن تطبيق المادة ٨١(٣) من المعاهدة على فئات من اتفاقات نقل التكنولوجيا) تتناول ملاذ الأمان لاتفاقات منح تراخيص الملكية الفكرية. فعندما يتضمن الاتفاق قيوداً غير منافية للمنافسة على نحو صارم، ويكون المرخِّص والمرخَّص له متنافسين، يجب أن تكون حصتهما مجتمعة في السوق دون نسبة ٢٠ في المائة لتكون مؤهلة للملاذ الآمن، وإذا لم يكونا متنافسين، يجب أن تكون حصة كل منهما دون نسبة ٣٠ في المائة ليحق لهما التأهل. وفيما يتعلق ببنود العقد التي جرت مناقشَتها أعلاه فإن هذا التأهيل لا يسري على البراءة المسترَدة ولا على بنود الامتناع عن إعمال الحق.

---

(٤٤) الولايات المتحدة (٢٠٠٧).

(٤٥) المرجع نفسه.

(٤٦) المرجع نفسه.

(٤٧) المرجع نفسه.

(٤٨) المرجع نفسه.

٢٤- وهناك حالة من إندونيسيا تنطوي على تراخيص حصرية. فكانت إحدى الجهات المورّدة لبرامج تلفزيونية مدفوعة، وهي هيئة ESPN Star Sport، تزمع إنهاء اتفاق مع ستة هيئات بث في إندونيسيا وعرض اتفاق بث حصري على هيئة بث واحدة. ورأت هيئة المنافسة الإندونيسية أن ذلك سينتهك قوانين المنافسة. ووافقت هيئة ESPN Star Sport على إلغاء خطة الترخيص الحصري[٤٩].

٢- رفض منح الترخيص والتراخيص الإلزامية

٢٥- رغم أن الشروط القانونية للترخيص الإلزامي (استخدام الحكومة أو الإذن لشخص باستخدام موضوع محمي دون موافقة صاحب حقوق الملكية الفكرية) تتباين بشدة فيما بين البلدان، يبدو أنه ثمة إقرار عام بأن بعض حالات رفض منح الترخيص يمكن أن تؤدي إلى ضرر تنافسي وقد تُعتبر انتهاكاً للمنافسة في الظروف العادية[٥٠].

٢٦- وعندما يرفض أحد حائزي حقوق الملكية منح ترخيص ما فإن السؤال الأول المطروح هو ما إذا كانت حقوق الملكية الفكرية تعطي قوة سوقية. وإذا لم تكن كذلك، فإن الرفض لن ينال بالتالي من المنافسة. وحتى إذا كانت حقوق الملكية الفكرية تعطي قوة سوقية، فإن رفض منح الترخيص قد لا يشكِّل انتهاكاً لقانون المنافسة. وتختلف التشريعات في تقييمها. فبعد عقد جلسات علنية أخيراً، وكذلك قرار المحكمة العليا بشأن *ترينكو*[٥١]، فإن توافق الآراء العام في الولايات المتحدة يرى أن عمليات الرفض غير المشروطة لمنح التراخيص لم تنتهك قوانين المنافسة. لكن يمكن لحالات الرفض المشروطة لمنح التراخيص أن تنال من المنافسة وأن أن تنتهك قوانينها[٥٢].

٢٧- وفي المقابل، فإن المحكمة الابتدائية الأوروبية، قضت في الحكم الخاص بشركة *مايكروسوفت* في عام ٢٠٠٧ [٥٣]، بأن تتيح الشركة معلومات عن قابلية التشغيل المشترك.

ولاحظت المحكمة ما يلي:

"إن مجرد رفض، منح تراخيص لطرف ثالث حتى وإن كان من جانب متعهد في موقع مهيمن، لا يمكن في حد ذاته أن يمثل انتهاكاً لموقع المهيمن بالمعنى الوارد في المادة ٨٢ معاهدة المفوضية الأوروبية. وعندما تقترن بذلك فقط ظروف استثنائية مثل الظروف المتوخاة حتى الآن في السوابق القضائية وهي أن ذلك

---

(٤٩) إندونيسيا (٢٠٠٨). عرض مقدم إلى الدورة التاسعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

(٥٠) عروض مقدمة من: الاتحاد الأوروبي، وبربادوس، وبيرو، وتونس، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، وزمبابوي، وسنغافورة، وفرنسا، وكرواتيا، والولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٧) واليابان.

(٥١) ٥٤٠ الولايات المتحدة ٣٩٨ (٢٠٠٤).

(٥٢) الولايات المتحدة (٢٠٠٧).

(٥٣) الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية الأوروبية المؤرخ ٢٠٠٧/٠٩/١٧ في القضية ت - ٢٠١/٠٤، *مايكروسوفت ضد المفوضية*.

الرفض يمكن أن يُعتبر إساءة استعمال وأنه وفقاً لذلك، يمكن السماح، خدمة للصالح العام من أجل الحفاظ على منافسة فعلية في السوق، بالمساس بالحق الحصري للحائز على حق الملكية الفكرية وذلك بمطالبته بمنح تراخيص إلى أطراف ثالثة تسعى لدخول تلك السوق أو للبقاء فيها". (الفقرة ٦٩١).

٢٨- وتتناول ورقة مناقشة المفوضية الأوروبية المتعلقة بتطبيق المادة ٨٢ من معاهدة المفوضية الأوروبية أموراً منها الترخيص الإلزامي. ويقيَّم الرفض بتزويد مُدخل ما بمدى استيفائه للشروط الخمسة التالية بأكملها: (أ) يمكن أن ينطوي السلوك على رفض التزويد؛ (ب) وتكون الشركة في موقع هيمنة؛ (ج) ويكون المُدخل لا غنى عنه؛ (د) ويرجَّح أن يكون للرفض أثر سلبي في المنافسة؛ (ه) وعدم وجود مبرر موضوعي للرفض. وفي حالة رفض الترخيص لحق من حقوق الملكية الفكرية، يجب استيفاء شرط إضافي، وهو أن الترخيص مُدخل لا غنى عنه لإنتاج منتجات جديدة يُحتمل أن يكون هناك طلب عليها من جانب المستهلكين[٥٤].

٢٩- وفي بعض الحالات، قد استخدمت البلدان النامية الترخيص الإلزامي بالاستناد إلى أوجه مرونة حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ولا سيما منح الحصول على المستحضرات الصيدلانية[٥٥]، أو شجعت بقوة منح تراخيص للمستحضرات الصيدلانية[٥٦]. ويتم ذلك رغم الحذر الذي أبداه كثيرون من أن تطبيق التراخيص الإلزامية ينبغي أن يجري تناوله على نحو مقيِّد[٥٧].

جيم - سياسات المنافسة، والواردات الموازية واستنفاد حقوق الملكية الفكرية

٣٠- يمكن للتمييز في الأسعار على الصعيد الدولي أن يزيد من الرفاه الاقتصادي الشامل، رغم أنه قد يتعارض مع مبدأ المساواة، حيث يدفع مستهلكون ثمناً أعلى مما يدفعه مستهلكون آخرون للمنتج نفسه. والجانب الإيجابي للتمييز في الأسعار هو أن بعض المستهلكين الذين يحصلون على سعر منخفض بموجب استراتيجية تمييزية ربما

---

(٥٤) المديرية العامة المعنية بالمنافسة التابعة للجماعة الأوروبية (٢٠٠٧).

(٥٥) فلين (٢٠٠٧) رواندا، انظر IP/N/9/RWA/1 المؤرخ في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧؛ البرازيل، انظر Jack A and Lapper R (٢٠٠٧). البرازيل ترفض بازدراء براءة تتعلق بدواء لفيروس نقص المناعة البشرية. *Financial Times* (الطبعة الإلكترونية). وللاطلاع على حالة من بلد متقدم انظر Coco R and Nebbia P (2007). Compulsory licensing and interim measures. In Merck: a case for Italy or for antitrust law? *Journal of Intellectual Property Law and Practice*. Oxford.

(٥٦) في جنوب أفريقيا، توصلت شركة GlaxoSmithKline ولجنة المنافسة إلى اتفاق يقضي بأن ترخّص شركة GSK عقاقير مضادة لفيروسات النسخ العكسي لبعض مصنعي الأدوية العامة لبيعها في جنوب أفريقيا والبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، مقابل عدم إحالة اللجنة شكوى إلى محكمة المنافسة تتعلق بإساءة تحديد أسعار عالية. ويتاح الاتفاق على العنوان التالي:
http://www.compcom.co.za/resoures/MediaReleases%202003/Jul/Med%20Rel%2034%200f16%Dec%202003.asp.

(٥٧) انظر مراجع منها: Fox (2005); Ullrich H (2005). Expansionist intellectual property protection and reductionist competition rules: a TRIPS perspective. In *Intellectual Public Goods and Transfer of Technology*. Cambridge.

يعجزون عن شراء المنتوج إذا طُرح بسعر ثابت موحَّد. وإضافة إلى ذلك، فإن التمييز في الأسعار يكون أكثر فائدة من التسعير الموحَّد. ويعني ذلك زيادة الحوافز لأمور منها الأنشطة الابتكارية. ومن جهة أخرى، يُرجَّح أن يؤدي التمييز في الأسعار إلى ظهور شواغل منافية للمنافسة إذا لم يكن هناك مبرر موضوعي لتحديد الأسعار التمييزي.

٣١- وقد تؤيد حقوق الملكية الفكرية التمييز في الأسعار على الصعيد الدولي. وقد يقيِّد الحائز على حقوق الملكية الفكرية بيع وإعادة بيع السلع والخدمات التي تتضمن حقوق الملكية الفكرية على أساس إقليمي. ويمكن لإنفاذ مقاومة الواردات الموازية (الواردات التي لا يأذن بها المنتج) أن يأخذ شكل إنفاذ لحقوق الملكية الفكرية. لكن إذا "استُنفدت" تلك الحقوق، أي أنه لم تعد هناك حقوق لمالك البراءة، فإنها لا يمكن أن تشكل أساساً لعرقلة الواردات الموازية. (القرصنة، عملية مختلفة تماماً عندما لا يأذن مالك حقوق الملكية الفكرية بالاستعمال التجاري ولا يتلقى ثمناً). وغالباً لا يتم الإتجار بالسلع والخدمات التي تتضمن حقوق الملكية الفكرية عبر الحدود الوطنية (عدم "استنفاد" حقوق الملكية الفكرية). غير أن الاتحاد الأوروبي يطبق نظاماً تُستنفد فيه البراءات إقليمياً.

٣٢- وينص تقرير صادر عن إحدى لجان منظمة الصحة العالمية على أنه "فيما يتعلق بالتجارة الموازية بين البلدان المتقدمة، كمجموعة، والبلدان النامية، كمجموعة، يكاد يكون من المؤكد أن فرض قيود على الواردات الموازية، المنصوص عليه في قوانين معظم البلدان المتقدمة، هو أمر مفيد لأنه يساعد على الحفاظ، من خلال تجزئة الأسواق، على فوارق في الأسعار يحتمل أن تستفيد منها البلدان النامية، ويساعد على إبقاء الأسعار في مستوى أدنى في تلك البلدان"[٥٨]. ومن جهة أخرى، وفي الأسواق التي لا توجد فيها ضوابط أسعار، يمكن للواردات الموازية أن تؤيِّد المنافسة، إذ يمكنها أن تساعد على الحد من حواجز الدخول وتقوّض التواطؤ بين المصنِّعين[٥٩]. وتتسم المناقشات بشأن النظام الملائم للاستنفاد بطابعها الجدلي بدرجة كبيرة[٦٠].

---

(٥٨) منظمة الصحة العالمية، اللجنة المعنية بحقوق الملكية الفكرية والابتكار والصحة العمومية (٢٠٠٦). الصحة العمومية والابتكار وحقوق الملكية الفكرية: تقرير اللجنة المعنية بحقوق الملكية الفكرية والابتكار والصحة العمومية.

(٥٩) Heimler A (2007).

(٦٠) Ganslandt M and Maskus K (2007). Intellectual property rights, parallel imports and strategic behaviour. IFN Working Paper No.704. Research Institute of Industrial Economics. Stockholm; Fink (2005); Arfwedson J (2003). Parallel trade in pharmaceuticals. In *International Policy Network*. United Kingdom Commons Select Committee on Trade and Industry (1999). Eighth report on trade marks fakes and consumers. London. Quoted in Kenny P and McNutt P (1999). Competition, parallel imports and trademark exhaustion: two wrongs form trademark right. Competition Authority Discussion Paper. Dublin; See for the case of pharmaceuticals: Dubois P-A and Fernandez-Garnelo F (2007). Parallel trading and European competition law. In *Intellectual Asset Magazine*. London; Heimler A (2007); Drexl J (2005); Kobak J (2005). Exhaustion of intellectual property rights and international trade. In *Global Economy Journal*. Berkeley.

دال – المنافسة وحقوق التأليف

٣٣- احتلت الآثار الممكنة المناهضة للمنافسة لحماية حقوق التأليف، بما فيها حقوق تأليف البرامجيات، مكانة مركزية في بعض القضايا الكبيرة. فقد لوحظ بصفة خاصة أنه بإمكان حقوق التأليف المتعلقة بالوصلات أن تعرقل الأسواق الثانوية، مما يمنع الوصول إلى ما يعتبر مرفقاً أساسياً لازماً للمنافسة غير المشوهة. وفضلاً عن ذلك ينبغي الإشارة إلى أنه في مجال البرامجيات بصفة خاصة، يمثل أثر مضاعفات الشبكة الاقتصادية وارتفاع وفورات حجمها خصائص هامة[٦١]. وتبعاً لذلك، ثمة اتجاه نحو هياكل احتكارية مقارنة بأسواق أخرى[٦٢]، سواء أكان ذلك في النظم المشغّلة، أو منابر المزاد العلني، أو مواقع الشبكات الاجتماعية على الإنترنت أو محركات البحث. وقد تمت الإشارة أعلاه في الجزء الخاص بالترخيص الإلزامي إلى قرار المحكمة الابتدائية الأوروبية في عام ٢٠٠٧ بشأن قضية *مايكروسوفت*. وثمة قراران أوروبيان هامان آخران يبعثان على الجدل هما *ماجيل* (وهي قضية تتضمن لوائح البرامج التليفزيونية؛ وتخضع بصفة استثنائية لحقوق التأليف في آيرلندا وهو البلد الذي نشأ فيه النزاع) و*IMS Health* (وهي قضية تشمل طريقة حقوق تأليف لتنظيم البيانات بشأن مبيعات صيدلانية في ألمانيا، أصبحت فيما بعد مقياساً بحكم الأمر الواقع)[٦٣]. وبالنسبة إلى بعض القضايا، بما فيها *مايكروسوفت* و*IMS Health*، كانت آثار شبكات معايير الانتاج هامة، وتضمنت مواد حقوق التأليف هذه المعايير.

هاء – المنافسة والعلامات التجارية

٣٤- تشجع العلامات التجارية عامة على المنافسة نظراً إلى أنها حيوية للمستهلكين للتمييز بين منتجات شركة وأخرى. ويمثل سوء استخدام علامة تجارية لشركة أخرى عادة منافسة غير عادلة. وقد تشكل حالات المنافسة غير العادلة المتصلة بالعلامة التجارية جزءاً هاماً من قضايا سلطات المنافسة التي ترغب في تخصيص موارد لحالات المنافسة غير العادلة. وعلى سبيل المثال، أثبتت احدى الدراسات أنه من بين ٤٩ قضية نظرت فيها اللجنة الوقائية المركزية الشيلية في عام ٢٠٠١، كانت هناك ١٤ قضية خاصة بالمنافسة غير العادلة التي تتصل بالعلامات التجارية[٦٤]. وقد تنظر سلطات المنافسة فيما إذا كان التخلي عن النزاعات المتعلقة بالعلامات التجارية لصالح المحاكم التجارية العادية سيكون للصالح العام، من أجل الحفاظ على موارد تلك السلطات.

---

(٦١) Schmalensee R and Evans D (2001). Some economic aspects of antitrust analysis in dynamically competitive industries. NBER Working Paper, quoted from: European Commission (2007). Competition policy and the exercise of intellectual property rights. عرض مقدم إلى الدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

(٦٢) Anderman S (2007). The competition law/IP "interface": an introductory note. In *The interface between Intellectual Property Rights and Competition Policy*. Cambridge University Press.

(٦٣) قضايا مجتمعة لمحكمة العدل الأوروبية C-242/91 and C-242/91 *Magill* [1995] ECR 743; Case C-418/01, IMS Health [2004] ECR I-5039.

(٦٤) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٠٤). قوانين وسياسات المنافسة في شيلي.

٣٥- وبالإمكان اللجوء إلى إنفاذ العلامات التجارية لوقف الواردات الموازية. ورأت محكمة العدل الأوروبية، إدراكاً منها بأن الهدف الرئيسي هو دمج السوق في الاتحاد الأوروبي، أن حماية مالك العلامات التجارية لا تشمل منع توريد سلعة تحمل علامة مسجلة بصفة شرعية في دولة عضو. وفي سلسلة من القضايا، حدّدت المحكمة الشروط التي بموجبها يمكن لمنتجات ذات علامة تجارية مسجلة أعيد تغليفها، أن تباع في دولة عضو أخرى[٦٥] وتبعاً لذلك، يمكن للعلامات التجارية أن تشارك في مناقشات التجارة الموازية، ويبدو رغم ذلك أن التركيز الرئيسي ينصب على البراءات.

واو - المنافسة، والملكية الفكرية وتحديد المعايير

٣٦- تنتشر المعايير الصناعية على نطاق واسع في الاقتصاد الحديث. ويمكن أن تنشأ إما بالتنافس بين المعايير، كما هو الشأن في الحرب الدائرة بين بلو - راي وشكل القرص البصري الفائق الوضوح، أو عن طريق التعاون، كما هو الحال في معيار الهاتف الجوال بالنظام العالمي للاتصالات المتنقلة GSM. ولا تضع جميع الأسواق معياراً واحداً: من ذلك أنه لا تتوفر معايير لسوق مناضد اللعب الإلكترونية. بيد أنه يمكن للمعايير، سواء أنشئت عن طريق المنافسة أو التعاون، أن تشمل براءات عديدة لمالكين متعددين. وعلى سبيل الممثال، فإن شكل بلو - راي، الذي روجته جمعية اسطوانة بلو - راي Blu-Ray Disk Association، قد تضمن براءات عديدة مختلفة لمالكين مختلفين.

٣٧- ويمكن أن تنشأ مشاكل خاصة بالمنافسة لدى منظمات وضع المعايير. وقد يكون اختيار معيار عن طريق التعاون فعالاً، نظراً إلى أن ذلك يحد من التأخير وانعدام اليقين بشأن حرب تتعلق بالمعايير. غير أنه يمكن أن يجري التلاعب بتلك المنظمات من جانب المشاركين ويمكن للمعيار الناتج عن ذلك أن يستخدم لاستبعاد أو عرقلة المنافسين. وتتمثل المشكلة الأساسية في أن المشاركين في تلك المنظمات لا يعرفون بجميع البراءات ذات الصلة. فقد "يخفي" مشارك ملكيته لبراءة تكون لازمة لمعيار معين إلى ما بعد فترة التوصل إلى اتفاق. وبعد أن تصبح عملية التحوّل إلى معيار آخر مكلفة، يبلغ الأعضاء الآخرين عن وجود البراءة ويطالب بإتاوة عالية. وللتقليل من تهديد السطو، يمكن أن تطلب تلك المنظمات من أعضائها الكشف عن جميع حقوق الملكية الفكرية التي قد تكون لازمة لاستخدام المعايير المقترحة، أو مطالبتهم بمنح ترخيص لأي من تلك الحقوق بشروط "معقولة وغير تمييزية" (وليس من الواضح ما تعنيه تلك الشروط في الواقع).[٦٦] وفي قضية *رامبوس* التي تشمل رقائق ذاكرة الوصول العشوائي الدينامي رأت لجنة التجارة الاتحادية للولايات المتحدة أن الشركة قد خدعت عملية وضع معايير على نطاق

---

(٦٥) *سانترافارم ضد ونشروب*. قضية BV ٧٤/١٦ [١٩٧٤] محكمة العدل الأوروبية ١١٨٣ و*هوفمان - لاروش ضد سنترافارم* القضية ٧٧/١٠٢ [١٩٨٧] محكمة العدل الأوروبية ١١٣٩. ويجب أن يكون هناك أساساً سبب موضوعي وجيه لإعادة التغليف؛ ولا يمكن لإعادة التغليف أن تؤثر سلباً في المنتج، أو أن تضلل المشتري أو أن تضر بسمعة صاحب العلامة التجارية، ويجب أن يمنح المصنع إشعاراً معقولاً وعينات من إعادة التغليف؛ Goyder DG (2003) *European Commission Competition Law*. 4th ed. Oxford University Press.

(٦٦) الولايات المتحدة (٢٠٠٧).

الصناعة بغية احتكار السوق بطريقة غير مشروعة[٦٧]. ولا يزال الاستئناف الذي تقدمت به شركة *رامبوس* قيد النظر. وفيما يتعلق بالتعاون في إطار تلك المنظمات، قالت سلطات المنافسة في الولايات المتحدة إنها ستلجأ إلى تحكيم العقل[٦٨].

زاي – المنافسة وحقوق بيانات اختبار المستحضرات الصيدلانية

٣٨- يمثل الوصول إلى بيانات اختبار المستحضرات الصيدلانية المستخدمة للحصول على إذن التسويق من منظمي قطاع العقاقير على الصعيد الوطني قضية مثيرة للنزاع تتصل بالمنافسة من جانب صانعي المستحضرات الصيدلانية العامة. والبيانات التي تتعلق بمراجع تلك المستحضرات أو باختراعها محمية لفترة يحددها القانون الوطني. وبعد مرور تلك الفترة، يمكن لصانعي العقاقير العامة أن يتقدموا بطلب إلى منظم قطاع الأدوية للحصول على الموافقة. وعليه، يرتبط دخول المنافسين إلى السوق بالطريقة التي يختارونها للحصول على البيانات، أي ما إذا كانت تلك البيانات متوفرة حصراً للمستخدم الأول[٦٩]، أو ما إذا كانت طريقة تقاسم التكاليف ومسؤولية التعويض ممكنة[٧٠] أو ما إذا كان نهج سوء التصرف هو النهج المتبع. ويشير النهج الأخير إلى تفسير للمادة ٣٩-٣ من اتفاق حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة مؤكداً أن بيانات الاختبار فقط التي يتم الحصول عليها عن طريق أدوات تجارية غير عادلة ينبغي منع استخدامها اقتصادياً[٧١]. وفي معظم اتفاقات التجارة الحرة، يسود نهج البيانات الحصرية، رغم أن البعض الأخير منها يتضمن إمكانية وجود نوع من تقاسم التكاليف[٧٢]. ومن المهم،

---

(٦٧) Opinion of the Commission, Rambus Inc. (Rambus II), F.T.C. Docket No. 9302, at 35 (2 August 2006) available at http://www.ftc.gov/os/adjpro/d9302/ 060802commissionopinion.pdf.

(٦٨) الولايات المتحددة (٢٠٠٧).

(٦٩) يراعي هذا النهج، إلى أبعد حد ممكن، مصلحة أصحاب المنتج/البيانات الأصليين، ويجعل دخول السوق لصانعي الأدوية العامة المنافسين مستحيلاً من الناحية الفعلية إلى أن تنقضي الفترة الحصرية. انظر: الاتحاد الدولي لرابطات صانعي المستحضرات الصيدلانية (٢٠٠٤). منبر ابتكار المستحضرات الصيدلانية – من أجل صحة أفضل للمرضى في جميع أنحاء العالم. جنيف.

(٧٠) يسعى هذا النهج لضمان قبول أفضل من جانب حكومات البلدان الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي بتقديم تعويضات عادلة عن الجهود التي يبذلها الواضعون الأصليون للبيانات. انظر: Weissman R (2006). Data protection: options for implementation. In *Negotiating Health. Intellectual Property and Access toMedicines* (eds. Roffe, Tansey, Vivas-Eugui). Earthscan. London.

(٧١) Correa C (2006). Protecting test data for pharamaceutical and agrochemical products under free trade agreements. In *Negotiating Healt. Intellectual Property and Access to Medicines* (eds. Roffe, Tansey, Vivas-Eugui). Earthscan London.

(٧٢) انظر على سبيل المثال المرفق الثالث عشر (المادة ٣) من اتفاق الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة واتفاق التجارة الحرة مع كوريا (http://secretarial.efta.int/Web/ExternalRelations/PartnerCountries/KR/KR-RUAP/annexes/KR_Annex_XIII_-_IPR.pdf): "يمكن لأي طرف بدلاً من ذلك أن يسمح في التشريع الوطني للمتقدمين بالاعتماد على بيانات [الاختبار] هذه إذا تم تعويض المتقدم الأول على النحو الوافي".

بالنسبة إلى البلدان النامية، الإشارة إلى أن نهج البيانات الحصرية يستطيع أن يضيف سنوات من التسويق للأدوية الجديدة. وينبغي لكل بلد أن ينظر بحذر فيما إذا ما كان ذلك مرغوباً في سياقه الوطني.

حاء – المنافسة والابتكار في حالات الاندماج

٣٩- يتطلب استعراض الاندماج، لا سيما في الأسواق التي تشهد ابتكاراً سريعاً، النظر في كيفية تأثير الاندماج في الابتكار، إضافة إلى عناصر مثل الأسعار والنوعية. وفي بعض الحالات، لن تضر المنافسة بالابتكار ولو في الاندماج الهام، ويمكن لعملية إدماج أن تمكِّن البحث والتطوير من الاستمرار بنجاح أكبر. وبررت لجنة التجارة الاتحادية في عام ٢٠٠٤ أن غلق التحقيق في حيازة جانزيم لشركة نوفازيم للمستحضرات الصيدلانية، كان بناء على هذا الاستنتاج(٧٣). وتبين الدراسات الاستقصائية الأخيرة أن نسبة كبيرة من الشركات المندمجة تؤكد أن هدفها الرئيسي هو دعم البحث والتطوير التقني لديها(٧٤). ورغم الآثار الإيجابية المحتملة، يمكن لعمليات الاندماج أيضاً أن تحد أو تقلل من سرعة الابتكار. والجانب السلبي الآخر هو أنه عن طريق تحديد البحث والتطوير المتواصل، قد تتمكن الشركات من تحديد المنافسين المقبلين، وتولي أمرهم بغية تفادي منافستهم.

رابعاً – الاحتمالات المرتقبة: التفاعل بين سياسات المنافسة وحماية حقوق الملكية، ودور الأونكتاد

٤٠- قدم هذا التقرير بإيجاز النقاش القائم حول سياسات المنافسة وحماية حقوق الملكية الفكرية، وإطارها الدولي وبعدها الإنمائي. وفضلاً عن ذلك، ركّز على بعض المجموعات المحددة من التفاعل بين قوانين المنافسة وحماية حقوق الملكية الفكرية. وفيما يتعلق ببعض الخصائص المحددة لاقتصادات البلدان النامية، ودور الأونكتاد والتحديات التي يواجهها مستقبل التفاعل، ثمة حاجة إلى إجراء المزيد من المناقشات. وقد تكون النقاط التالية جديرة بالمزيد من البحث:

(أ) كيفية التعامل مع تنوع النهج الوطنية المتبعة تجاه سياسات المنافسة بالنظر إلى الإطار الدولي لحماية حقوق الملكية الفكرية وكيفية حصر الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء بالفعل فيما يتعلق بهذه القضايا؛

---

(٧٣) Heimler A (2007) citing Muris. Statement of Chair Timothy J. Muris in the matter of Genzyme Corporation / Novazyme Pharmaceuticals, Inc, available at .http://www.ftc.gov/os/2004/01/murisgenzymestmt.pdf

(٧٤) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٠٧). Annex to the summary record of the 100th meeting of the competiton committee, Directorate for financial and enterprise affairs ،DAF/COMP/M/(2007)/2/ANN2, Paris، باريس.

(ب) التصميم الملائم لاتفاقات التجارة الحرة فيما يتصل بحماية حقوق الملكية الفكرية، والحصول على حقوق بيانات الاختبار، ونظرية الاستنفاد وقضايا عامة تتعلق بالتعاون بين البلدان النامية والبلدان الأصلية لأكثرية أصحاب حقوق الملكية الفكرية[٧٥]؛

(ج) تقييم العوامل التي تؤدي إلى تدخل محدود في حالات تشمل حقوق الملكية الفكرية من جانب سلطات المنافسة لدى بعض البلدان النامية بسبب شواغل تتعلق باحترام حقوق الملكية الفكرية أو صلاحيتها المحدودة، بالنظر إلى حجم الاقتصاد غير الرسمي أو اتجاه المستهلكين إلى الميل نحو المنتجات المزيفة[٧٦].

(د) كيف يمكن تعويض المخترعين بطريقة أخرى بخلاف حقوق الملكية الفكرية، بالنظر إلى أثر مزايا المحرك الأول أو المعونات الملائمة المقدمة للبحث والتطوير، والتي قد تكون لها آثار ضارة أقل في هياكل السوق؛

(هـ) مسألة كيفية وجوب وضع سياسات منافسة للبلدان النامية تتصل بنظام ملائم للضوابط والموازين في مجال حقوق الملكية الفكرية، والتنفيذ الملائم لأوجه مرونة حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وفي هذا السياق، حماية السلع العامة عالمياً[٧٧]؛

(و) كيفية دعم الحلول الإقليمية المنظِّمة للتفاعل بين قوانين المنافسة وحقوق الملكية الفكرية فيما بين البلدان النامية، نظراً إلى أن التعاون بين سلطات المنافسة لا يزال قاصراً في العديد من المناطق[٧٨]؛

(ز) كيفية تفادي البراءات ذات النوعية الرديئة والآثار السلبية لمختلف أشكال البراءات المجمَّعة عن طريق مزيد من التعاون فيما بين الوكالات، بسبب عدم إدراج سلطات المنافسة عادة في عملية منح البراءات[٧٩]؛

---

(٧٥) Drexl J (2007). Responding to the challenges for development with a comptetiton-oriented approach. J, Abbott F, Correa C, Drexl J, Foray D and Marchant R.*Views on the Future of the Intellectual Property System*. ICTSD. Geneva.

(٧٦) إندونيسيا (٢٠٠٧). عرض مقدم إلى الدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

(٧٧) Drexl J (2005). The critical role of competition law in preserving public goods in conflict with intellectual property rights. In *Intellectual Public Goods and Transfer of Technology.* Cambridge.

(٧٨) عروض مقدمة من: الاتحاد الروسي، وألبانيا، وأوروغواي، وباكستان، وبلغاريا، وبوتان، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبيرو، وتونس، والدانمرك، وسلوفاكيا، وفرنسا، وفييت نام، وكولومبيا، والهند، واليابان.

(٧٩) عروض مقدمة من: الاتحاد الروسي، وإندونيسيا، وأوروغواي، وإيطاليا، وباكستان، وبربادوس، وبلغاريا، وبوركينا فاسو، وبيرو، وتركيا، وتونس، وجامايكا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، وزمبابوي، وسلوفاكيا، وسنغافورة، وسويسرا، وفرنسا، وفييت نام، وكرواتيا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولاتفيا، والهند، واليابان؛ المغرب (٢٠٠٧). سياسة المنافسة وممارسة الحق في الملكية الفكرية (بالفرنسية). عرض مقدم إلى الدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

(ح) إمكانية إصدار مبادئ توجيهية تتناول المعاملة التنافسية لحقوق الملكية الفكرية من جانب سلطات المنافسة وإنشاء "ملاذات آمنة" و"لوائح سوداء" من أجل تعزيز امكانية التنبؤ وتلبية حاجات الأعمال التجارية في مجال السلامة القانونية، كما قامت بذلك عدة بلدان من قبل أو على الأقل نظرت في القيام به[٨٠]؛

(ط) دور الأونكتاد في مجال سياسات المنافسة، ولا سيما في تقديم المساعدة التقنية بغية التغلب على عدم تماثل المعلومات ونقص في الموارد البشرية، وتعزيز بناء القدرات والمساعدة على إنشاء إطار مؤسسي وقانوني ملائم في البلدان النامية؛

(ي) دور الأونكتاد كمحفل للتعاون الدولي بدعم المزيد من مواد المناقشة وعقد اجتماعات أخرى بشأن هذه المسألة.

- - - - -

(٨٠) عروض مقدمة من: إندونيسيا، وبلغاريا، وتركيا، وسنغافورة، وسويسرا، وفرنسا، والهند، واليابان؛ المفوضية الأوروبية (٢٠٠٤). لائحة (المفوضية الأوروبية) رقم ٢٠٠٤/٧٧٢ بشأن تطبيق المادة ٨١(٣) على فئات من *اتفاقات نقل التكنولوجيا*. OJ 2004 L 123/11. الولايات المتحدة (١٩٩٥). المبادئ التوجيهية الكورية التي اقتبستها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. *حقوق الملكية الفكرية*، DAF/COMP(2004)24؛ كندا: مكتب المنافسة (٢٠٠٠): *المبادئ التوجيهية لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية*.